المحاضرة الأولى

انبعاث النظرية السياسية المعاصرة

تعرف النظرية السياسة المعاصرة باسم الفلسفة السياسية وهي دراسة مواضيع مثل السياسة، والحرية، و العدالة ، والمِلكية، والحقوق، والقانون، وتطبيق السلطة للقوانين: ماهيّة هذه المواضيع، وما الذي يمنح الشرعية للحكومة، وماهية الحقوق والحريات التي ينبغي على الحكومة حمايتها، وما شكل الحكومة الأمثل، وماهية القانون، وفي حلا وُجدت، ماهية واجبات المواطنين تجاه الحكومة الشرعية، ومتى يمكن الإطاحة بالحكومة بشكل قانوني، إذا لزم الأمر

تعريف النظرية السياسية المعاصرة:

النظرية السياسية هي جهد أو نوع من أنواع الفكر السياسي، وتعنى النظرية السياسية بنقل الظواهر المختلفة التي تقع فعلا في عالم السياسة الى نطاق العلم الواقعي المتفق مع العقل والإطار الواقعي أو العملي في علم السياسة أو العلوم السياسية لا يشغله ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع السياسي، وإنما يبحث في طبيعة الظاهرة بوصفها أمرا واقعا

تهتم النظرية السياسية بمناقشة أسئلة ذات نطاق أوسع، تختص بالطبيعة السياسية لظواهر وتصنيفات مثل، الهوية، والثقافة، والجنوسة، والعرق، والثروة، وعالقات البشر بغير البشر، وفلسفة علم البيئة، والدين، وغيرها

<u>ميدانها:</u>

إن ميدان النظرية السياسية هو الفلسفة السياسية وقد جاء في دليل أوكسفورد للنظرية السياسية (2006) أن ميدان الفلسفة السياسية هو: مجلا متعدد التخصصات يتركز ثقله المركزي في أقصى نهاية تخصص العلوم السياسية المنضوي تحت لواء العلوم الإنسانية، والذي ما يزلا مجالا غير مقعد لفترة طويلة، كان التحدي الرئيسي لهوية النظرية السياسية هو الكيفية الأمثل لتموقعها في ثالثة مواضع: بارتباطها بالتخصصات الأكاديمية للعلوم السياسية، والتاريخ، والفلسفة؛ في مكان بين عالمي العلوم السياسية والمستوى التجريدي كثير التأمّل للمدوّنة النظرية؛ بين الأعملا المعيارية للنظرية السياسية والمصادر الأحدث نسبيا مثل، النقد النسوي، والنظرية النقدية، وتحليل الخطاب، والثقافة الجماهيرية والثقافة السياسية، ودراسات الإعلام، وعلم الأعصاب، والدراسات البيئية، والعلوم السلوكية، وعلم الاقتصاد والتي يستقي منها العديد من المنظّرين السياسيين مادة بحثهم

غاية ما يستهدفه صاحب النظرية السياسية مجرد الكشف عن الأصول العامة أو القوانين التي تبين عالقة السببية، أي الربط بين أسباب الظواهر السياسية ومسبباتها

تكمن أهمية النظريات السياسية في كونها تعمد الى ايجاد عالقة أو رابط بين سبب ومسبب، وبرغم أن النظرية السياسية تعد بمثابة عمل بنائي لكونها تبدأ بالمشاهدة الحسية للظواهر السياسية ثم تكشف عن القوانين التي تحكم هذه الظواهر– الا أنها قد لا تهدف، أو بمعنى أدق لا تستطيع في معظم الأحيان إحلال شيء ما محل ما يقابله في الواقع السياس

المحاضرة الثانية:

نظرية العدالة

تعتبر نظرية العدالة الاجتماعية النظرية الأكثر إثارة للجدل السياسي على امتداد العالم، و لا شك أن مسألة العدالة الاجتماعية، كانت –وما تزال– مطلب وهاجس للكثير من الشرائح المجتمعية من داخل المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ، غير أن كل مجتمع إنساني،

وكل فئة، بل وكل فرد وكيف يتصور العدالة الاجتماعية و مبادئها و أسسها و إمكانية تحقيقها على أرض الواقع، تتدخل في هذا الإطار مجموعة من العوامل التي تحدد و تهيكل تصورات الأفراد

هذه النظرية هي للمفكر جون رولز الأمريكي والذي قدم للبشرية وللمجتمعات الديمقراطية خاصة، تصورا واضحا وشاملا بخصوص الإشكالية التي تطرحها فكرة العدالة ، من خلال ترسانة مفاهيمية مركبة هي: الوضعية البدئية، حجاب الجهل، التعاقد، المواطنون الأحرار ... ، إذ كان له اطلاع واسع على التصورات الفلسفية التي تم تقديمها من قِبل الفلاسفة الكبار في الفلسفة اليونانية أفلاطون، أرسطو ، وفي الفلسفة التنويرية جان جاك روسو، توماس هوبز، إيمانويل كانط

يجب أن نشير في البداية الى أن نظرية العدالة كإنصاف ظهرت كبديل للنظرية المنفعية عند "ديفيد هيوم" و "آدام سميث" و"جيريمي بنثام" و "جون ستيورات ميل" وغيرهم، والتي كانت مهيمنة – الى حد بعيد– على الفكر السياسي والاقتصادي و الاجتماعي الحديث في العالم الليبرالي، ويقول **راولز** في هذا الإطار : إن نظرية العدالة كإنصاف، هي تصور موائم للديمقراطية، وهي في ذات الوقت تصور ممنهج و معقول بشكل كافي و مؤهل لأن يقدم بديلا عن النفعية التي هيمنت في إطار تقليد الفلسفة السياسية ولهذا، فإن المهمة الأولى لهذه النظرية هي تقديم أساس أكثر يقينية ومقبولية للمبادئ الدستورية و للحقوق و للحريات الأساسية مما تبدو النفعية قادرة على توفيره

العناصر المركزية لنظرية جون راولز في العدالة:

_المجتمع المحكم التنظيم:

يعرف **رولز** المجتمع الحسن التنظيم، بأنه ذلك المجتمع الذي تم تصوره لضمان الخير لافراده، ويتميز بكونه محكوم بتصور عمومي للعدالة ففي هذا المجتمع يحترم كل فرد نفس مبادئ العدالة ، التي يعرف أن كل فرد آخر يحترمها بالقدر نفسه، كما أنّ المؤسسات الاجتماعية القائمة تحترم هذه المبادئ و تجسدها، أي أن هذه المؤسسات السياسية و الاجتماعية يجب أن تشتغل بكيفية تولد في نفوس الأفراد الاحساس ب العدالة ، إن هذا المجتمع مصمم لتعزيز رفاهية أعضائه بدون تمييز لكن، يصعب كثيرا أن يتم الحصول على مجتمع، يقبل كل أعضائه مفهوما سياسياً للعدالة

لهذا، فإن فكرة المجتمع حسن التنظيم تعتبر فكرة طوباوية و مثالية في شكلها الأقصى، كما يعترف رولز نفسه بذلك، قائلا: إن المجتمع الحسن التنظيم الذي يقبل كل أعضائه العقيدة الشاملة ذاتها، هو مجتمع مستحيل الوجود في واقع التعددية المعقولة، و قد يحدث أن يظهر خطر وجود تباين بين الدوافع الحقيقية للافراد و احترام مبادئ العدالة ، وهو الشيء الذي يستدعي لا محالة ما يسميه رولز بالتربية الأخلاقية، قصد توفير الحوافز الناقصة، ووفقا **لرولز** ان الناس الذين يتصرفون وفقا لمبادئ العدالة يتصرفون باستقلالية، ووفقا للمبادئ التي تعبر بالطريقة الأفضل عن طبيعتهم ككائنات أخلاقية و عقلانية أحرار ، ويقول رولز في هذا السياق: إن التربية الاخلاقية هي التربية من أجل الاستقلالية الذاتية

وفي هذا الإطار، البد من استحضار مفهوم الثقة المعقولة، التي تعبر عن الرغبة في التوفيق بين المذاهب المتنافسة، التي يدعي كل واحد امتلاك نوع من الحقيقة، والتأليف بينها في اطار ما يسمى بالمجتمع حسن التنظيم، الذي يعد ذلك النظام الاجتماعي البالغ درجة كافية من الاكتفاء الذاتي، وتتوفر فيه شروط التعاون المنصف بين المواطنين ذوي التفكير العقلاني و لهم الكفاءة الأخلاقية، و يتمتعون بالحرية و المساواة ويشتركون في تصور واضح حول العدالة

وباختصار فإن الحديث عن مجتمع حسن التنظيم، يقتضي الحديث عن ثلاثة أمور:

- أنه مجتمع يقبل كل واحد فيه، ويعرف أن كل واحد آخر مثله يقبل المفهوم السياسي للعدالة، وبذلك يقبل مبادئ العدالة السياسية ذاتها
- أن البينة الأساسية للمجتمع: (مؤسساته الاجتماعية والسياسية وطريقة ترابطها في نظام تعاوني) هي فكرة ذات معرفة عمومية أو يعتقد بوجاهتها لتحقيق مبادئ العدالة تلك
- أن للمواطنين حس ب العدالة، وهذا يمكنهم من أن يفهموا ويطبقوا مبادئ العدالة المفهومة من العموم، والعمل وفق ما ينتظر منهم داخل المجتمع أي ما يشتمل من واجبات والتزامات

وبهذا فإن المفهوم العام للعدالة، يوفر في مجتمع حسن التنظيم، وجهة نظر معترف بها ومشتركة، يستطيع المواطنون بواسطتها أن يقاضوا مؤسساتهم السياسية أو بعضهم البعض فيما يتعلق بمطالب حقهم السياسي

المجتمع الطبقي:

مبادئ العدالة عند رولز إذن تفترض الوضع الطبقي، وتحاول الحفاظ على هذه المبادئ في ظل وجود مجتمع منقسم طبقيا بالفعل، إن لسان حاله يقول: إذا أردتم تأسيس مبادئ للعدالة، يجب تنحية الطبقات والثروة جانبا، حتى ولو على المستوى النظري كافتراض مبادئ العدالة عند رولز إذن مقامة على أساس مجتمع الطبقي متخيل ومفترض، أي مجتمع غير بورجوازي وغير رأسمالي

ونعثر مرارا في كتاب رولز على كلمة تعاون ويقول عنه: لنفترض من أجل توضيح أفكارنا أن المجتمع هو تعاون مكتفٍ بذاته بدرجة أو بأخرى بين أشخاص، يعترفون في علاقاتهم

ببعضهم البعض بقواعد معينة في السلوك باعتبارها ملزمة لهم، ويقصد **راولز** من المجتمع المكتفي بذاته، المتعاون كله معاً، المجتمع الطبقي، أو على الأقل، المجتمع الذي لا تسوده انقسامات طبقية حادة، الن المجتمع الطبقي لن يسوده التعاون ولن يكون مكتفياً بذته، فالتعاون يفترض عدم وجود هيمنة طبقية من طبقة على أخرى، ويفترض عدم وجود استغلال؛ والاكتفاء الذاتي للمجتمع يفترض عدم وجود سلطة قهرية قمعية تفرض نظاماً بالقوة على المجتمع، إن نص رولز يتضمن ظاهرا وباطنا ووظيفة ظاهر النص المجرد هو إخفاء ومواراة معناه الحقيقي

- لمجتمع كنظام للتعاون المنصف:

تنطلق نظرية العدالة كإنصاف من فكرة وجوب النظر الى المجتمع كنظام للتعاون المنصف، وإن الشخص الذي سيتعاقد مع أفراد مجتمعه ما هو الاّ ذلك الكائن القادر على المشاركة في الحياة الاجتماعية، أو على لعب دور معين داخل النسيج الاجتماعي

وبهذا فإنه يمتلك قدرة التأثير و الاحترام لمختلف الحقوق و الواجبات، وعلى هذا الأساس يقتضي الأمر اعتباره مواطن، أي أنه عضو اجتماعي كامل النشاط عبر كل حياته، وبما أنه مواطن فإنه شخص حر حر بفضل كفاءاته الاخلاقية و العقلية

وبما أن الأشخاص هم أعضاء بشكل كامل داخل النظام المنصف للتعاون الاجتماعي، فيسند لهم رولز كفاءتين أخلاقيتين مرتبطتين بفكرة التعاون الاجتماعي وهي: القدرة على تملك حس العدالة ، تصور معين للخير، حيث إنّ حس العدالة يمكن الشخص من فهم وتطبيق و احترام التصور العمومي للعدالة، الذي يرسم حدود التعاون المنصف أثناء إنجاز أفعاله أمّا توفره على تصور للخير فيمكنه من تشكيل ومراجعة تصور الامتياز الذي يمكن أن ينتج عن هذا الخير بشكل عقلاني

وعلى هذا الأساس، فإنّ توفر الشخص على كفاءتين أخلاقيتين، إضافة الى كونه حر وند للاخر هو إحدى الأفكار الحدسية الأساسية المتضمنة في الثقافة العمومية للديمقراطية

وتجدر الاشارة في هذا الإطار، الى أنّ هدف النظرية راولزية، يكمن في تحديد صيغ و طرائق التعاون الاجتماعي الضامنة، من خلال تعيين الحقوق و الواجبات الأساسية التي تضعها المؤسسات السياسية و الاجتماعية، مع تحديد نمط وضوابط تقسيم المنافع المترتبة على التعاون الاجتماعي

_الوضع الأصلي:

ان **راولز** كان مفكرا واضحا وصريحا للغاية في تأسيسه لمبادئ العدالة على وضع المساواة الأصلي حتى ولو كان هذا الوضع افتراضيا، لكن هنا يكمن التناقض، فمبادئ العدالة عنده مقامة على وضع افتراضي ، نظري مجرد، وعلى حجاب الجهل، الذي يشبه القناع الذي تلبسه سيدة العدالة حاملة الميزان ، لكن لا تتحقق العدالة الا بإدخلا هذه الحالة الافتراضية في صميم التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي تدلنا تجربة "حجاب الجهل" عند رولز على أنه لا توجد عدالة، ولا يمكن أن تتأسس من حيث المبدأ والنظرية، الا بالغاء افتراضي الانقسامات الطبقية في المجتمع إن المجتمع المساواتي الحر هو أساس العدالة ومبدؤها ونقطة انطلاقها

يقول رولز: إن أحد خصائص العدالة باعتبارها إنصافا هو أن نفكر في الجماعات في الحالة الأصلية على أنها عقلانية وليس لديها أطماع متبادلة ، و هذا المصطلح في غاية الأهمية حيث يعني أن الجماعات في الحالة الأصلية ليس لديها عالقات استغلال لبعضها البعض أو أي مصلحة في الكسب أو الهيمنة على بعضها البعض وهذا يعني اختفاء الاستغلال الطبقي أو الهيمنة الطبقية لطبقة على أخرى لا يزلا توصيف رولز للحالة الأولى يحمل الطابع الطبقي بوعي كامل وإصرار وهذا لا يعني أن هذه الجماعات نوايا ، أي أفراد

يحملون مصالح من نوع معين، مثل الثروة أو المكانة أو الهيمنة، لكن يُنظَر اليهم على أنهم لا يحملون مصالح تجاه بعضهم البعض ، أي أنه لا توجد لجماعة ما مصلحة في استغلالا مصالح الجماعات الأخرى، من أجل الثروة أو المكانة أو الهيمنة وهذا هو المجتمع الطبقي عن جدارة، النه ينفي الاستغلالا الطبقي والمصالح الطبقية

كما أن عقلانية الجماعات الداخلة في التعاقد تعني حيادها التام إزاء بعضها البعض، ويعني هذا الحياد اختفاء بينة الاستغلالا وانعدام التكريس لمصالح خاصة نظرية رولز مليئة بالنفي والطابع النافي وبالمصطلحات الدالة على ذلك: اختفاء، جهل، حجاب، كلمات متشابهة إنه يعمل على الغاء المجتمع الطبقي كي يؤسس للعدالة

وينظر رولز الى مبادئ العدالة على أنها تنشأ من اتفاق أصلي في وضع من المساواة أي أن مبادئ العدالة تفترض وضعا أصليا تسوده المساواة التامة داخل الجماعة التي ستتفق على تلك المبادئ والمساواة التامة في وضع أصلي تعني الوضع الذي لا تحضر فيه الانقسامات الطبقية أو الاستغلالا أو الامتيازات الطبقية

عندما يقدم المفكر فكرة عن المساواة في مجتمع طبقي، فهو يقدم فكرة مضادة لهذا المجتمع ذاته، وهذا هو ما يفعله **راولز** هنا، لا يظهر هذا المعنى من تعقيب **روالز** على هذا التعريف، فهو يقول إن المساواة التي في الوضع الأصلي تعني أن للكل الحقوق نفسها في عملية اختيار مبادئ العدالة

هذا التعقيب على مفهوم المساواة في الوضع الأصلي ليس من جوهر المساواة المقصودة بل من آثارها؛ فالمساواة هي اختفاء اللامساواة الطبقية، وعلى أساس هذا المعنى من المساواة يكون الأطراف الحقوق نفسها في اختيار مبادئ العدالة وفي التحليل الأخير، يبقى الوضع الأصلي هو الوضع الطبقي بامتياز، الوضع الذي ينحي الطبقات جانبا ويلغي الانقسام الطبقي والامتيازات الطبقية في الفكر، ويتخيلها غير موجودة، حتى في ظل وجودها، من

أجل تأسيس مبادئ العدالة وإذا كان الوضع الأصلي هو الوضع الطبقي، وإذا كان الذي يجعله أصلياً هو أنه غير طبقي [أصلي بمعنى طبيعي، في مقابل الوضع الطبقي المصطنع، فإن عدد مرات ظهور هذا المصطلح في كتاب رولز يشي بمركزية هذا المفهوم وما يتضمنه من تصور للعدالة يلغي اللامساواة الناتجة عن الوضع الطبقي

يقول **راولز** عن البناء الاجتماعي الأساسي إنه يحوي العديد من الأوضاع الاجتماعية حيث يولد الناس ويجدون أنفسهم داخل هذه الأوضاع التي تحدد فرصهم وكل ما يمكن أن ينجزوه في حياتهم؛ وهذه هي طريقة رولز في الحديث عن الأوضاع الطبقية وعن الطبقة التي يولد بها المرء ويجد مصيره كله وكل توقعاته وفرصه في الحياة محددة بها يقول رولز: إن المؤسسات الكبرى في المجتمع مأخوذة باعتبارها كلا موحداً تحدد حقوق وواجبات الناس، وتؤثر في مصائرهم... وأفهم بالمؤسسات الكبرى، النظام السياسي والترتيبات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية ، أي البناء الطبقي للمجتمع مع ما يدعمه من نظام سياسي؛ رولز يستخدم شفرة في الكتابة، كلمات مجردة لتجنب استخدام المسميات الحقيقية؛ أن البناء الأساسي للمجتمع هو الهدف الأساسي للعدالة الن آثاره عميقة للغاية وحاضرة منذ البداية ، والن الناس يولدون داخل أوضاع اجتماعية معينة يجدون أنفسهم فيها وتحدد مصيرهم، والن هذه الأوضاع تتصف ب اللامساواة العميقة ، فيجب أن تكون هي هدف العدالة

كي يقوم **راولز** بإرساء مقاربته المؤسساتية والاجرائية، يفترض ما يسميه بالوضعية الأصلية، ويعني بهذه الأخيرة حالة الجمود الأولى التي تضمن عدالة التوافقات الأساسية التي يمكن التوصل اليها الحقا، فيمكن تقويم مدى عقلانية ملاءمة نظرية ما للعدالة إذ كانت مبادئها قد انتقاها الأشخاص بإرادتهم وبتفكيرهم العقلاني

هذه الوضعية التي سيتعاقد في إطارها الأفراد الأحرار والعقلانيون وتحت حجاب الجهل، الذي سيحجب عنهم أصولهم الاجتماعية والثقافية والفكرية والاقتصادية و السياسية

الأيديولوجية وهلم جرا، بحيث سيصبح المتعاقد عاجزا عن تصميم مبادئ تخدم وضعيته الخاصة، و مبادئ العدالة ستكون نتيجة تداول منصف بين كل المتعاقدين بمعنى آخر، أنّ الرجوع الى فكرة الوضعية الأصلية للمتعاقدين هي وسيلة لتفادي تأثير المواقع و التصورات الاجتماعية على المعايير المؤسسة للحالة الترابطية القائمة

إن العقد الذي سيتم إبرامه في سياق هذه الوضعية يضمن احترام جميع تصورات الحياة الخاصة حينما تتصف بالعقلانية وتحترم مقتضيات العدالة ، ويراهن رولز في سياق حديثه هذا على الحس المشترك حول قضايا العدالة ، الذي يتقاسمه جميع ممثلي المواطنين أثناء الفعل التعاقدي، وأن مسالة الحرية والمساواة – التي سيحرص رولز على التوفيق فيما بينها بعدما كانت متنافرة بين التيار الاشتراكي و الليبرالي– تعد إحدى الركائز التي لم يكلف المتعاقدون أنفسهم بتبريرها، النها تنتمي الى البداهات و القناعات الاخلاقية هذه الوضعية يجب أن تكون منصفة بالضرورة على نحو تسمح بعدالة الاختيارات الناتجة عنها ذلك، أن كل ما ينتج عن اجراءات عادلة، البد وأن يكون هو أيضا عادلا ولكي نضمن ذلك، فإنّ رولز يحدد مجموعة من الاحتياطات لعملية التداول والاختيار ويصطلح عليها الضوابط الصورية لتصور العدالة

_**شرط العمومية**، ومفاده أن يدور التداول حول مبادئ مصاغة بصورة عمومية، لا تستدخل أي مكون شخصي، وذلك من أجل الحيلولة دون التماهي مع التصورات الفئوية الضيقة

_**شرط الكونية**، الذي يقتضي أن تكون المبادئ صالحة للكل وبدون استثناء وهذا الشرط يقتضي طرح السؤلا حول الكيفية التي سنتصور بها تلاؤم نموذج العدالة كإنصاف مع المجتمعات ذات التقاليد الديمقراطية وضرورة توفر شرط الكونية أثناء التداول في الوضعية البدئية

_ **شرط العلانية** وهو شرط يستدعيه في حقيقة الأمر الشرطين السابقين ويقول بخصوص هذا الشرط :إن أهمية شرط العلانية يكمن في حكم المتعاقدين، بأن تصور العدالة يمثل مكونا أخلاقيا للحياة الاجتماعية معترف به

_**شرط البت و الاطلاق،** الذي يحيل الى نهائية اختيار المبادئ وعدم قابلية التراجع عليها تحت أي ذريعة

هذه الوضعية البدئية، تماثل في حقيقة الأمر الحالة الطبيعية التي تحدث عليها فالسفة العقد الاجتماعي، النها وضعية مساواة و مواجهة لحالة توتر وضغط وفوضوية، تقتضي اللجوء الى اختيار جماعي لمبادئ تسمح بالتغلب على الطابع غير المستقر لحالة مساواة غير خاضعة لمبادئ، وهذا ان كان يدل على شيء، فإنه يدل –من وجهة نظرنا– على أن ما قدمه رولز ليس جديدا كل الجدة، وإنما استعادة لما قاله فالسفة العقد الاجتماعي، لكنه يصر على أن نظريته تدفع بتصور العقد الاجتماعي المعروفة جداً عند لوك وروسو الى أقصى مستوى من التجريد ، مبينا في هذا الإطار، أن ميزة التعاقد تكمن في أنه يتيح الفرصة ليتم تصور مبادئ العدالة ، بصفتها مبادئ من شأن الأفراد ذوي التفكير العقلاني أن يختاروها، كما يسمح بشرح و تبرير تصورات ومبادئ العدالة، وهنا لا بد من وقفة سريعة مع ما يسميه رولز بحس العدالة، والمبين أساسا على معرفة واضحة بمبادئ العدالة سواء من قبل الأنا أو الاخر ذلك، أن الفرد الذي يعرفها يجب أن يعرف، بل وأن يقتنع بأن الاخرين يعترفون بها ويلتزمون بها

يحدد **راولز** صفتين جوهريتين في الوضع الأصلي، بصفته صيغة من صيغ أفكار العقد الاجتماعي السياسي:

_ **افتراضي** لأننا لا نسلا الأطراف عما يمكنهم الاتفاق عليه أو عما يريدون الاتفاق عليه أو ما اتفقوا عليه بالفعل

_ **ليس تاريخيا** النا لا نفترض أن الاتفاق قد وقع أو يمكن أن يقع في وقت ما

<u>حجاب الجهل:</u>

يعد حجاب الجهل عنصر مركزي في نظرية جون رولز، لانه أساسي في الوضعية البدئية التي تحدثنا عليها قبل قليل لكي يتم التعاقد بشكل منصف لكل المتعاقدين من جهة أولى، ولكي يتم اختيار المبادئ التي تحكم مشروع العدالة من جهة ثانية، إذ يمثل وسيلة احتياطية لمقاومة الأنانية وعودة الفرد الى التفكير العقلاني المتمثل في التفكير في الأوضاع الأصلية والغاية من حجاب الجهل هو تحييد واستبعاد كل ما يمثل عاملا عرضيا للتواجه بين الناس لذلك، سيفترض جون رولز أنّ المتعاقدين لا يتوفرون على أي معرفة تسمح لهم بتقييم آثار اختياراتهم على وضعياتهم الخاصة، وبهذا ستنتفي المبررات الخاصة، وتسيطر الأحكام العامة على المقترحات

من خللا حجاب الجهل، سيحرم المتعاقدون من معرفة واقعهم الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، الى جانب حرمانهم من معرفة نصيبهم من التوزيع الطبيعي للقدرات و المهارات: كمستوى ذكائهم وقوته وبهذا، سيتم اختيار المبادئ الصحيحة للعدالة، وخلف ستار الجهل، حيث أنه لا يمكن لالفراد في الوضعية البدئية وأثناء التعاقد أن يختاروا المبادئ التي قد تخدم وضعيتهم الخاصة، إذ أن كل الأفراد متساوين وكلهم محرومين من معرفة أصولهم ويسود التكافؤ، ولا وجود الحد متفوق على الاخر في هذه الوضعية وبهذا، ستكون المبادئ المختارة للعدالة، نتيجة تعاقد منصف، ومن هنا اسم النظرية راولزية العدالة كإنصاف ، وليس هذا فحسب، بل أن حجاب الجهل سيجعلهم يجهلون حتى ترتيبهم في حساب الأجيلا أمّا ما سيسمح لهم بمعرفته، فينحصر في كون مجتمعهم محكوم بسياق تطبيق العدالة، وحجاب الجهل الى جانب الوضعية البدئية، ليسوا بلحظات تاريخية أو واقعية، وإنما افتراضات محضة، وتقنيات تُمكن الأفراد من استحضارها عندما يفكرون في مبررات ما

يمكن أن يطرح كتصور عمومي للعدالة ولعلّ الفائدة التي يمكن أن يجنيها المتعاقدون في ظل حرمانهم من المعارف وفي وضعية مصيرية (الاتفاق و التعاقد)، هي تفادي المقارنات الضيقة بين المصالح العامة والخاصة والتي قد تجعلهم ينتصرون للمكاسب الفردية على حساب المنافع العامة

إنّ حجاب الجهل سيمنع حدوث انسحابات من الفعل التعاقدي تحت ذريعة عدم تناسب المقترحات مع المصلحة الشخصية أو الجل التحيز لمبدأ دون آخر ويقول رولز: إنّ التحجيم الذي تخضع له المعلومات في إطار الوضعية البدئية يكتسي أهمية أساسية فبدونه لن يكون في مقدورنا بناء نظرية دقيقة حول العدالة

و تكمن قوة نظرية **راولز** في أنها مبينة على فكرة واحدة، وهي تجربة ذهنية اسمها حجاب الجهل البشر في اللحظة التي يقومون فيها بالتفكير بمبادئ العدالة، أنهم بشر مجردون من كل المعرفة حول أوضاعهم الخاصة

ففي الوضع الأصلي تحت تأثير حجاب الجهل لن يعرف البشر موقعهم المستقبلي في المجتمع، الا بعد إقرار مبادئ العدالة وإزالة الحجاب، لا يعرفون إن كانوا سيكونون رجالاً أم نساءً، أطفالاً أم شيوخًا أم شبابًا، أغنياء أم فقراء، أقوياء أم ضعفاء، أذكياء أم أغبياء، سودًا أم بيضًا، مؤمنين أم غير مؤمنين

يقول **راولز:** من بين المعالم الأساسية لهذا الوضع الأصلي أن لا أحد يعرف مكانه في المجتمع، أو وضعه الطبقي، أو مرتبته الاجتماعية، كما لا أحد يعرف نصيبه في توزيع الأصول رؤوس الأمولا وعناصر الإنتاج والقدرات الطبيعية أو ذكاءه ثقافته أو قوته، أو ما

الى ذلك هذا هو حجاب الجهل، مشروح بمعناه دون استخدام المصطلح نفسه لكنه يقول بعد ذلك مباشرة: تختار مبادئ العدالة من وراء حجاب الجهل وهذا يضمن الا أحد يتميز في اختيار المبادئ بنتائج الصدفة الطبيعية أو عوارض الظروف الاجتماعية الميراث كمثال، وبما أن الكل متطابق في وضعه الأصلي ولا أحد مميز في اختيار المبادئ التي في صالح ظروفه الخاصة، فإن مبادئ العدالة تكون نتاج اتفاق أو صفقة منصفة، أساس العقد والوفاق إذن هو هذا الحجاب نفسه، وهو تنحية الانقسام الطبقي والفروق الطبقية

إن الهدف من عملية تجريد الفرد من صفاته النوعية كشرط لدخول حجاب الجهل هو اختيار مبادئ عدالة تكون غير متأثّرة بالاختلافات الاعتباطية بين البشر إن كنت قد ولدت غنيًا أو فقيرًا، طويلا أو قصيرًا، رجلا أو امرأة، هي أمور من فوضى الطبيعة والعدالة لا يجب أن تكون متأثرة بموازين قوى مبينة على الفوضى والاعتباط ولا تُضمَن الحيادية الا بحذف المعرفة بكل الحقائق الفردية باختصار: اشتقاق العدالة من الجهل، لان المعرفة تؤدّي لانحياز

العقد الاجتماعي:

يعلن رولز صراحة أن نظريته في العدالة هي استمرار للمشروع التعاقدي الذي نظر له كل من روسو، لوك، هوبز ... معتبرا، أن مفهومه الوضعية الأصلية ، يتقابل الى حد بعيد ومفهوم الحالة الطبيعية عند فالسفة التعاقد الاجتماعي، ولكن، رولز يختلف عن الفلاسفة المذكورين في كونه لا يهدف الى تأسيس المجتمع السياسي، وإنما الى تأسيس مبادئ العدالة فقط

وتجدر الاشارة الى أنّ مفهوم العقد الاجتماعي يعد التعبير الملائم للطابع العام للعدالة، الن مفهوم التعاقد يحمل في طياته تحصيل موافقة وتوافق عام، ووسيلة فعالة لدفع الذات الى الخروج عن نطاقها الضيق والانخراط في تقييم الحجج و الأطروحات، من وجهة نظر

الاخرين باعتبارهم شركاء في عملية التأسيس لمبادئ العدالة ، التي يفترض فيها أن تكون ملزمة للجميع

وبالتالي، فإن مفهوم العقد يستحضر جميع المواصفات التي يفترضها رولز في المواطن المثالي و التمثيلي، من قبيل طابع العقلانية وما اليه، لان المنهجية التعاقدية فرصة لبناء المطالب على أسس عقلانية، تستجلب اقتناع الاخرين و ليس مجرد تطبيعهم أو غسل دماغهم، و العقد هو بالضرورة تداول حول مصالح عقلانية لذلك، يقتضي المساواة أثناء العقد، وعدم أفضلية مصلحة أي طرف على الاخر

يصوغ **راولز** في نظريته للعدالة مفهومه للعقد الاجتماعي هو مواصلة للمشروع التعاقدي الذي انطلق مع لوك و روسو، و خاصة إمانويل كانط الذي يتشابه الى حد كبير مع جون رولز من جهة نقده للنفعية، وحرصه على الانسجام مع التصور الواجبي للاخلاق، الا أن **راولز**، سيحاول أن يتحرر من الأفق الميتافيزيقي للنظرية الكانطية، محاولا البرهنة على نظرية جديدة في العقد الاجتماعي تختلف في جذورها عن الفهم الكلاسيكي الذي نشأ مع ميلاد مدرسة العقد الاجتماعي، وهو ما سنحاول أن نوضّحه في هذه الورقة التي سنركز فيها على الحجج التي استخدمها هذا الفيلسوف المعاصر في البرهنة على تصوّره التعاقدي لقد اعتمد **راولز** على حجتين أساسيتين للبرهنة على العقد الاجتماعي غير أنّه يعتبر أن حجّته الأولى أقل أهمية من الثانية

الحرية والمساواة

إذا واصل **راولز** المشروع التعاقدي الشائع في عصره، وذلك من حيث اعتماده على مفهوم الوضع البدئي الذي يتشابه مع مفهوم الحالة الطبيعية ، فإنه من جانب آخر قد اختار طريقا

مغايرا لفلاسفة العقد الاجتماعي السابقين له، الن العقد عند رولز لا يهدف الى تأسيس المجتمع السياسي، بل الى تأسيس مبادئ العدالة تشكّل هذه المبادئ التصور الخاص ، وتهدف الى بناء النظرية المنسجمة التي عجزت النزعة الحدسية عن بلورتها؛ ويمكن أن ننطلق من هذه المبادئ لنبين أن هناك خيرات اجتماعية ما، أكثر شأنا من غيرها، و لذلك فلا يمكن التضحية بها من أجل تنمية الخيرات الاخرى، وبالتالي فإن المساواة في الحرية تكون سابقة على المساواة في الحظوظ التي تكون بدورها ذات أولوية على المساواة في الثروة كما نجد في كلّ شكل من المساواة المنطق الداخلي نفسه: لا يكون تفاوت ما مقبولا الا إذا استفاد منه من هم الأقل حظا من غيرهم، وهو ما يعني أنّ قاعدة الأولوية لا تتعارض مع المبدأ الأساسي للقسمة العادلة، لان هذا المبدأ ينطبق على كلّ أشكلا المساواة، يحرص رولز في نظرية العدالة على تأكيد أولويّة الحريات الأساسية التي يعني بها الحقوق المدنية والسياسية التي عادة ما تكون سائدة داخل الديمقراطيات الليبرالية، كحق الانتخاب، والترشح للوظائف العمومية، والحق في محاكمة عادلة، والحق في حرية التعبير والتنقل

يقيم رولز مبدأه في العدالة على حجتين؛ تعتمد الأولى على مقارنة نظريته بما يعتبره الإيديولوجيا السائدة في مجلا العدالة التوزيعية أو المساواة في الحظوظ كمثلا أعلى، و يعتبر رولز أن نظريته هي أحسن تعبير عن مثل الإنصاف التي تنادى هذه الإيديولوجيا باحترامها

إن أول مبدأ يثبته أفراد حجاب الجهل هو الحريات السياسيَّة تقسم الحرية بعدالة مثالية، كأنها قالب حلوى يقطعه شخص واحد لعدد معروفٍ من الأشخاص، تحت هاجس أنَّ آخر قطعة ستكون له شخصيا

كل الأفراد يمتلكون نفس الدرجة من الحريات السياسية دون زيادة أو نقصان والحريات السياسية مذكورة في قائمة طويلة مثل: حرمة الفرد من الانتهاك الجسدي والاعتقلا العشوائي، الحق في المشاركة السياسية في الفضاء العام، وحرية التجمّع والانتظام في

أحزاب وكيانات، تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون، وحرية التعبير والمعتقد والإعالم، والحق بالتعليم والصحة العامة التعليم والصحة العامة عند رولز مندرجان في المبدأ الأوّل، لضمان عدم تأثرها بـ تقلبات السوق ، **راولز** ليس ضد السوق، ولكنه مع تحديد سقفٍ للسوق، ومساحة الانسان خارجه، كما تسبق الحرية السياسية العدالة التوزيعية الاقتصادية عند **راولز**، فللحرية السياسية أولوية قادرة على تعطيل أي مشروع توزيعٍ اقتصادي، إذا ما انتهك هذا المشروع أولوية الحرية يشدد رولز على طاقة تعطيل المبدأ الأوّل بقوله :على أولوية الحرية أن تكون بديهية

ولا يجوز المساس بالحريات السياسية، حتى لو كان هذا المساس يجلب نتائج اقتصادية مضمونة تعود بالعائد الإيجابي على كلّ أفراد المجتمع بتأكيد أولويّة الحرية السياسيّة على التوزيع الاقتصادي، يريد رولز أن يقطع الطريق أخلاقيا أمام الأنظمة الشموليّة التي تقدم نموذجا اقتصاديا ناجحا مثل الصين أنظمة قادرةٌ فعلا على تحقيق نمو اقتصادي ورفع مدخول الفرد، ولكن على حساب التخلي عن المبدأ الأوّل

فكرة العدالة التوزيعية

تمثل التصور العام للعدالة الذي يصوغه **راولز** في فكرة أساسية مؤداها أنّه يجب أن توزع كل الخيرات الاجتماعية الأصلية مثل الحرية والحظوظ، والدخل والثروة، وأسس تقدير الإنسان لذاته بالتساوي، الا إذا كان التوزيع غير المتساوي يخدم مصالح الشخص الأقل حظا من غيره يفهم رولز فكرة العدالة في عالقة وطيدة بالقسمة المتساوية للخيرات الاجتماعية ، فيجب أن نعامل كل البشر بشكل متساو وذلك دون إزالة كل أشكلا اللامساواة، بل إن إزالة اللامساواة تقتصر على اللامساواة غير العادلة التي تسيء الى وضع الأفراد الأقل فقرا، أما إذا كانت بعض الأشكلا من اللامساواة لا تتعارض مع المصلحة العامة من خللا تطويرها للمواهب و للطاقات الاجتماعية النافعة، فلا شكّ في أنّها ستكون مقبولة من الجميع فإن

كان نصيب شخص ما في الثروة يفوق ما حصل عليه يسهم في تطوير شروط تحقيقي لمصالحي الخاصة، فلا بد من السماح بتلك اللامساواة بدل رفضها وهكذا، فإنّ رولز لا يرفض اللامساواة بشكل مطلق، لان ه يستثني اللامساواة العادلة يمكن أن تكون الفوارق الاجتماعية مقبولة إذا أسهمت في الترفيع في الحصة العادلة مقارنة بما أحصل عليه في البدء كما يمكن لهذه الفوارق الاجتماعية الا تكون مقبولة إذا كانت تلحق الضرر بتلك الحصة العادلة، وهو ما يمكن أن يحصل في إطار النظرية النفعية لقد احتاج رولز في عرضه لمبادئ العدالة الى ترتيب تفاضلي لمختلف العناصر المكونة للنظرية، و يتمثل المشروع الذي اختاره **راولز** في تفكيك التصور العام الى أقسام ثالثة منظمة : وفق مبدأ الأولوية المعجمية

المبدأ الأوّل: لكل شخص حق متساو مع غيره في النسق الشامل من الحريات الأساسية المتساوية؛ حيث ينسجم ذلك مع نسق مماثل من الحرية للجميع

المبدأ الثاني: يجب أن ننظم مظاهر التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي على النحو التالي:

-أن تكون لصالح الأقل حظا

-أن تكون مرتبطة بوظائف و بمواقع مفتوحة للجميع و في إطار من المساواة العادلة في الفرص

_مبدأ الفرق

إن فكرة حجاب الجهل هي جذرية لفهم رأي رولز في العدالة التوزيعية منطقيا، الناس تحت تأثير الجهل وعدم اليقين، يحسبون حساب الاحتملا الأسوأ، وهو احتملا أن يجدوا أنفسهم في موقع الأضعف بعد صياغة المبادئ ونزع الحجاب وإعادة تيار كهرباء المعرفة

في حالة الخطر، لما يكون الإنسان أمام احتمالات متعددة، مع التأكيد على الشرط بأن نسبة حدوثها كلها هي متساوية، في هذه الحالة، منطقيًا، عليه أن يفكّر أكثر بالاحتمال الأسوأ يجري الفرد في ذهنه الحوار العقلاني التالي: بعد إزالة الحجاب، إذا صدف حظي وكنتُ في موقع الأقوى اجتماعيًا، فسأنجو حتمًا، ولكنْ، إذا كنت في موقع الأضعف، فأنا بحاجة الى الحدّ الأدنى الضامن للنجاة تحت تأثير حجاب الجهل تختارُ زيادة الحد الأدنى للرفاه، أو ما يسميه رولز بـ تعظيم القليل ، خوفًا من الاحتمال الأسوأ، لان النجاة في الاحتمالات الاخرى مضمونة

_ مبادئ **تعظيم القليل** تضع حقّ الفيتو بيد الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع عند اختيار التوزيع الأفضل وتطبيقها يغير إحساسنا بعبارة المساواة الطبقية الكاملة ، والتي تمتلك طاقة اخلاقية إيجابية مقنعة بحد ذاتها، مثلا لدينا أربعة أشكلا توزيع رغم أنّ التوزيع (أ) يحقق المساواة الطبقية الكاملة، إذْ يحصل الجميع على نفس القيمة (10)، الا أنّ الاختيار بحسب رولز تحت الجهل يجب أن يكون التوزيع (ج)، لان الأضعف في هذا التوزيع يحصلون على القيمة الكبرى (30)من بين كلّ احتمالات التوزيع الاخرى يتمُّ اختيار التوزيع (ج) النه التوزيع الأكثر تعظيماً للقليل من بين كل الاحتمالات، بما فيها الاحتمال الذي يحقق المساواة الطبقية الكاملة وهذا بالضبط ما يعنيه بـ مبدأ الفرق ، إذْ إن الفروقات الطبقية في التوزيع يمكن تبريرها والسماح لها، في حالة واحدة فقط، وهي لما ترفع الحد الأدنى للفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع

حسب **راولز** هناك نوع من التوتر الأبدي بين الخلق والتوزيع ، ثمة حقيقة لا مفر منها، وهي أنَّ البشر يمتلكون قدرات متفاوتة على خلق القيم، تجعل من الصعب فرض تساوي توزيعها بينهم، دون انتهاك المبدأ الأوّل حتّى البشر الذين ينطلقون من نفس الشروط تمامًا، يخلقون كميات مختلفة من القيم أثناء مسيرتهم، وهذا التوتر أزلي، إذا ما قمنا بانتزاع كل القيم التي يخلقها الأفراد بالقسر، كي نعيد توزيعها بالتساوي، فإنَّ الفرد سيصبح عبدًا

للمجتمع ، فإذا تحقق التساوي في التوزيع دون انتهاك الحريات السياسيَّة، فلا مشكلة على الإطلاق، ويسمّي رولز هذه الحالة بـ الدولة الاجتماعية الحرة مرة أخرى: رولز ليس قطباً معاديًا أو مضادًا لماركس في الفلسفة كما يظن البعض، بل إنَّ مبدأ الفرق هو استيعاب لـ حس العدالة الماركسي كما يسمّيه، حيث يتم السماح للفروق الطبقية فقط لما تكون لصالح الأضعف في المجتمع

المنفعية

إن المنفعية تؤكد على أنّ التمييز بين الفعل الخير و السيء، يتحدد بحسب معيار الرفاهية أو المنفعة المترتبة عليه وهي في الغالب الأعم، لا تهتم لا بالتوزيع ولا ب العدالة الاّ إذا كان ذلك في صالح أكبر عدد ممكن من الأفراد من داخل المجتمع الإنساني وبهذا، فهي تضحي بحقوق الأقليات، من أجل تحقيق ما يسمى بالرفاه العام ويقول **راولز** في هذا المنحى: إن المنفعية لا تأخذ بعين الاعتبار الطريقة التي يتم بها توزيع المجموع الإجمالي للاشباعات بين الأفراد، كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الحريات و الحقوق الأساسية الافراد بل، هي تضحي بها في سبيل تحقيق أكبر قدر من النجاعة الاقتصادية، وتسحب مبدأ الاختيار العقلاني الفردي على الاختيار الاجتماعي، الن ما يهمها في المقام الأول هو تجميع المنافع و حسابها وهو ما يتعارض كليا مع المبادئ الأساسية للنظرية راولزية مبدأ الفارق بالأخص القائمة على ضرورة تمتع كل الأفراد بحرياتهم الأساسية على قدم المساواة (سواءً الحريات السياسية أو الاقتصادية، أو الدينية ... الى جانب التركيز على اللامساواة التي تخدم الفئات الأقل حظا من داخل المجتمعات الإنسانية كالنساء مثال، اللواتي يتعرضن للإقصاء والاستبعاد السوسيو سياسي نظراً لهيمنة الثقافة الذكورية من داخل المجتمعات الإنسانية

وبهذا، فإن المنفعية عطلت في تقدير رولز عودة مسالة العدالة التوزيعية الى حيز المباحث الفلسفية، ومنعتها من أن تكون فضيلة المؤسسات الاجتماعية

عموما يمكن أن نؤكد على أن الفلسفة المنفعية لها ثالث أسس رئيسة وهي:

_ مبدأ الرفاهية/ و مبدأ التقويم بالأثر الراجع/ومبدأ التكثيف الأقصى (للمنفعة) تتمحور حول تصور فردي للقيم ينظر للمعايير المشتركة كحصيلة للمنافع الفردية المسجلة

لكن، علينا الا ننسى أن فكر **راولز** قد تطور كثيرا بفضل الانتقادات الموجهة اليه من قِبل المنفعيين، لدرجة أنه بدا في كتاباته الأخيرة –حسب بعض الباحثين– و كأنه يقبل ببعض القيم المنفعية أو على الأقل لا يعارضها ، وفي هذا الصدد، يقول رولز: سوف يسعدنا إذ استطاع أتباع مذهب المنفعة، أن يجدوا في نظرتهم الخاصة طريقة الاقرار بأفكار و مبادئ العدالة كإنصاف، النهم بعملهم هذا يعني أنهم يمكنهم المشاركة في الاجماع المتشابك على ذلك المبدأ إذاً لم تعن الملاحظات المتقدمة نقدا لمذهب المنفعة من حيث هو عقيدة شاملة، و العدالة كإنصاف من حيث هي مفهوم سياسي للعدالة تتحاشى مثل هذا النقد حيثما ما أمكن، ومع ذلك لا بد لنا أن نصر على أن العدالة كإنصاف ليست في ذاتها نفعية

يؤسس **راولز** لحقوق انسانية أساسية، لا تخضع الي تداول نفعي، وهو ما عبرت عنه الفلسفة الكانطية –كما أشرنا– بمفهوم الاستقلالية، والذي يؤكد على أن كل انسان من حيث هو ذات اخلاقية ، تتمتع بدور المشروع القادر على تبرير خضوعه للواجبات الاخلاقية بفعل كفاءته العملية، التي تتجلى أساسا في إمكانية تأطير الإرادة بالعقل أو ما يسميه كانط بالعقل العلمي، وهذا المفهوم قريب الى حد بعيد من مفهوم الكفاءة التداولية لرولز المتمثلة في قدرته على إعادة بناء التزاماته وواجباته الاخلاقية و السياسية من خللا اختيار مبدأين للعدالة لا

يختلفان كثيرا في الواجبات الاخلاقية التي أسس لها كانط على الأقل من جهة تركيزهما على الحرية و المساواة ومحاولة التوفيق بينهما

مبادئ العدالة

يقول **راولز** عن مبادئ العدالة إنها المبادئ التي يمكن أن يتفق عليها أشخاص أحرار ومتساوون في وضع أصلي من المساواة ، اعتبار هذه المبادئ محددة للشروط الأساسية لاجتماعهم، و الملاحظ أن عبارة **راولز** تذكر الحرية والمساواة وتشدد على الوضع الأصلي من المساواة، وهو بذلك يؤسس مبادئ العدالة على وضع أصلي من الحرية والمساواة، ولا يمكن أن يكون هذا الوضع الاصلي وضعاً افتراضياً، لكنه رغم ذلك يتصف بخاصية أساسية، وهي غياب التراتبات والامتيازات، أي غياب التراتب الطبقي والجندري، وتنحية الثروة جانباً واعتبارها غير موجودة، هذه الحالة من غياب التراتب الطبقي ينظر اليها **راولز** على أنها هي الحالة الأصلية للمجتمع، وهي التي يقيم عليها مبادئ العدالة ، معنى هذا أن **راولز** قد ربط الحالة الأولى، أو الوضع الأصلي أو حالة الطبيعة في نظريات الحق الطبيعي والعقد الاجتماعي، بحالة غياب التراتب الطبقي، وهي الحالة نفسها التي نظرت اليها الاتجاهات الشيوعية على أنها كانت الشكل الأصلي للمجتمع البشري (الشيوعية البدائية، أو النظام المشاعي

إن صياغة مسالة المبادئ ليست مسالة سهلة، بل إنها مسالة عسيرة، وما اتسمت به المبادئ التي صاغها رولز هو أنها قابلة للتطوير وإعادة الصياغة والتعديل، ولكن قبل استعراض الصياغة الأولى و الثانية البد من ان نشير الى أن الفكر الديمقراطي، قد عكس منذ قرنين بأنه لا يوجد أي إجماع حول الكيفية التي ينبغي أن تنتظم بحسبها المؤسسات الأساسية داخل نظام ديمقراطي، إذ ما كانت مطالبة بتحديد وتأمين الحقوق و الحريات الأساسية للمواطنين، وبالاستجابة لمقتضيات المساواة الديمقراطية باعتبارهم أشخاص أحرار

و أنداد أي أنّ هناك اختلاف كبير حول الكيفية التي يمكن من خلالها أن نحقق قيم الحرية و المساواة في إطار البينة الأساسية للمجتمع على أحسن وجه ذلك، أنه يجب الا أن ننسى بأنّ هناك تيارات مختلفة متصارعة فيما بينها، وخاصة بين تقليد جون لوك الذي يولي أهمية كبيرة لحرية التفكير و الاعتقاد وبعض الحقوق الأساسية المتعلقة بالشخص و بالملكية، وبين تقليد روسو الذي يركز على حرية القدامى أي تساوي الحريات السياسية وقيم الحياة العمومية

مهمة العدالة كإنصاف هي التحكيم بين هذه التقاليد المتنافسة، وذلك باقتراحها مبدأين يلعبان دور الموجه في إطار تحقيق قيم الحرية و المساواة من طرف المؤسسات الأساسية، وهذه المبادئ مرتبة وقائمة على ما يسمى بمبدأ الأولوية المعجمية

1_لكل شخص حق متساو مع غيره في النسق الشامل من الحريات الأساسية المتساوية حيث ينسجم ذلك مع نسق مماثل من الحرية للجميع

2_ ينبغي تنظيم التفاوتات الاجتماعية و الاقتصادية على النحو التالي:

أ/ أن تكون لصالح الأقل حظا في المجتمع

ب/ أن تكون مرتبطة بوظائف ومواقع مفتوحة للجميع في إطار من المساواة العادلة في الفرص

يقصد رولز بخصوص المبدأ الأول، حرية المشاركة السياسية في جميع مستوياتها، وحرية التعبير والاعتقاد والحرية الشخصية مع حق تملك الملكية الخاصة وهذه الحريات، يجب أن يتمتع بها كل المواطنين على قدم المساواة، مادام أنهم في مجتمع عادل

أما المبدأ الثاني، والذي يمكن تقسيمه الى مبدأين (مبدأ تكافؤ الفرص، مبدأ الفارق)، فيما يتعلق بالأول، فإن الأمر يقتضي وجود اللامساواة في الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية،

والتي تكون مبررة إذ كانت مرتبطة بوضعيات يكون لدى الجميع فرصة منصفة في احتلالها، بوجود مواهب معينة لدى كل فرد، أي أن الأمر لا يتعلق بتعادل النتائج، بقدر ما يتعلق بتكافؤ الفرص

أما الثاني فيتعلق بمبدأ الفارق، وهنا اللامساواة في الامتيازات الاجتماعية و الاقتصادية، يتم تبريرها بأنها في صالح الفئات الأقل حظا من داخل المجتمع

إن المبادئ الراولزية، ناتجة من بناء هرمي مؤسس ابتداءً على تكريس الحريات الأساسية، ثم الحرص على تكافؤ الفرص، أما مبدأ الفارق، فإنه يعطي الأولوية للدفاع عن مصالح الفئات الأقل حظا في المجتمع، مؤكداً أنه يكفي أن تتحسن وضعية الفئات الأسوأ حالا، لكي تعتبر الوضعية النهائية أكثر عدالة من الوضعية الأولى

إن هذه الصياغة غامضة وباعتراف حون رولز نفسه، لكن هذه الصياغة مختصة بالتطبيق على البينة الأساسية للمجتمع، فالأول مختص بالحقوق و الحريات و الاخر مرتبط بتوزيع الامتيازات ذات الطابع الاجتماعي و الاقتصادي، ومن جهة أخرى هناك عالقة معجمية بين هذين المبدأين، بحيث لا يمكن الانتقال الى المبدأ الثاني دون استيفاء المبدأ الأول، وهذا ما يمكن دعوته بأولية الحريات الأساسية على كل المقاربات الاجتماعية و الاقتصادية ، والبد من الاشارة في هذا الإطار، الى أن هناك اختلافا بين المبدأ الأول و الثاني، فإذا كان مبدأ الحريات أكثر استقرارا، لكونه يقوم على أساس مبدأ المساواة في الحريات، فإن المبدأ الثاني يحتاج الى دعامة تبريرية أكبر، نظرًا النه يسعى الى إضفاء طابع العدالة على وضعية تفاوتية

وإن المبدأ الثاني، قابل أن يؤول الى الكثير من التأويلات، لكن رولز يحدد أربع تأويلات، إذ يمكن قراءته كمبدأ يدافع على نظام الحرية الطبيعية، أو على المساواة الليبرالية، أو على

الارستقراطية الطبيعية أو المساواة الديمقراطية، وبالتالي يختار رولز التأويل الأخير باعتباره الأنسب لنظرية العدالة كإنصاف

كما أنه قام بتعديل مبادئه وصياغتها على الشكل الآتي:

1. لكل شخص نفس الحق، في نظام منسجم بشكل كلي مع الحريات ولحقوق الأساسية المتساوية بالنسبة للجميع و المتسق مع نفس النظام بالنسبة للكل
2. يجب أن تخضع التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية لشرطين

أوال: يلزم أن تكون مرتبطة بوظائف ومواقع مفتوحة في وجه الجميع حسب الشروط المنصفة لتكافؤ الفرص

ثانيا: يجب أن تكون هذه التفاوتات للصالح الأفضل للاعضاء الأكثر حرماناً في المجتمع

الانتقادات الموجهة لنظرية العدالة لجون راولز:

هناك العديد من المفكرين الذين قدمة انتقاداتهم لهذه النظرية وسنحاول ان نأخذ على سبيل المثال:

نقد **جون هارساني:** ثمة نقد وجه الى رولز حول مفهومي تعظيم القليل و مبدأ الفرق من قبل الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، الهنغاري- الأميركي، جون هارساني (1920- 2000)في مقلا كتبه بعنوان هل مبادئ التعظيم تخدم أساسيات الأخلاق نقد في نظرية جون رولز عام 1975

عند هارساني الحياة لا يمكن أن تُبَنى على توقع الاحتمال الأسوأ ، و مبدأ الفرق أداة غير فعالة عند اتخاذ القرارات الاخلاقية أوضحَ اعتراضاته بمثالين الأوّل هو أنَّ هنالك دومًا احتملا أن تنفجر الطائرة وتموت، إذا كنت في طريقك الى مقابلة عملٍ، من المؤكد أنّك

ستنالها وستحسن وضعك المالي بل إنّك لن تخرج من البيت إذا خططت لحياتك وأنتَ تتوقع الأسوأ دوما، والثاني هو سيناريو وجود مريضين مصابين بمرض قاتل، والطبيب يمتلك جرعة دوائية تكفي لانقاذ شخصٍ واحد فقط، وعليه أن يقرر، المريضة الأولى هي فتاة في ريعان شبابها، مشهود لها بالنجاح، وإنتاجها يعود بالفائدة الإجمالية على الجميع، وتمديد حياتها يعني حتمًا مزيدًا من النجاح والفائدة والمريض الثاني هو عجوز على شفير الموت، مصابٌ أصلا بمرض قاتل آخر، والجرعة ستطوّل حياته لثالثة أشهر إضافية فقط يرى **هارساني** بأنَّ مبدأ الفرق سيعطي الجرعة لـ الأضعف وهو العجوز، وهذا قرار أخلاقي خاطئ

حتى تأثير حجاب الجهل لا يختار الأفراد قانون الدولة القوميّة الذي صاغته إسرائيل في 19 يوليو/ تموز عام 2018، النه يمكن الا يكونوا يهودا بعد إزالة الحجاب، ولن يختار غيرهم مبادئ عدالة تمنع اللغة الكردية في الفضاء العام، النهم يمكن أن يكونوا أكرادا، ولن يضعوا قوانين تمييزية ضد النساء، لانهم لا يعرفون إن كانوا رجالا أم لا .

المحاضرة الثالثة:

المساواتية الليبرالية:

إن ابسط مفهوم عن العدالة يحيلها الى المساواة، فالمساواة بين الناس تضمن أن يحصل الجميع على نفس الحقوق مقابل ممارسته لنفس الواجبات، وعلى هذا فان الليبرالية باعتبارها نسقا يتأسس على تصور ذري فرداني للبشر، من المفروض أن تتأس على المساواة أيضا وبما أن كل ذات انسانية لها حقوقها الخاصة، فان على الدولة الليبرالية التعامل مع الجميع

على قدم المساواة، وهو ما من شأنه أن يضمن تحقيق العدالة في هذا السياق يظهر دوركين كأحد اهم مفكري التيار المساواتي داخل الحقل الليبرالي المعاصر

يعتبر دوركين أحد اهم المنظرين في مجال القانون، السياسة وفلسفة العدالة الراهنة، في اطار السياق الليبرالي، كما أنه انطلاقا من توجه مساواتي صريح، يمكن مجاورته مع راولز كأقطاب لليسار الليبرالي فكريا، حيث سيبرز دوركين كمنظر لنظرية المساواة الليبرالية ، من خلال جذرية طرحه المنافح عن المساواة وحسبه ف العدالة لا تتحقق إلا بشرط تحقق المساواة الليبرالية

مشكلة مبدأ الفرق :

إذا كان دوركين يلتقي مع راولز في السياق الليبرالي بعامة ونموذج المساواة الليبرالية خاصة فانه لا يوافق على أفكار رولز بالإجمال ، بقدر ما يتناوله من وجهة نظر نقدية، واهم وجه الاعتراض دوركين على أفكار رولز يكمن في نقده لمبدأ الفرق ذاته، فهذا المبدأ باعتباره نظاما في للعدالة التوزيعية لفائدة من يسميه رولز بالأفراد الاكثر عوزا أو تضررا ، هو مفهوم عام لا يحيل الى دلالات دقيقة بحسب دوركين

فراولز لا يوضح بالتحديد من يقصده بالفئات الاكثر تضررا ، ولا يفرق أيضا بين الوضع الاولي والنتائج في تحديد من يمكن وضعه داخل هاته الفئة، أي ان مبدأ الفرق لراولز لا يفرق بين حالات اللامساواة الطبيعية وحالات اللامساواة الناتجة عن الخيارات الطوعية، في هذا السياق يفرق دوركين بين الخيار ونتائجه ، ومن منطلق أن الحرية تفترض المسؤولية ، فكل فرد ملزم بتحمل نتائج أفعاله وخياراته في حالة وفق هذا التصور، أما المساواة فهي تكون شرطا في حالة الوضع المبدئي فقط ، أي في حالة ما قبل الخيار والفعل وهنا يظهر دوركين مدافعا شرسا عن نظرية تساوي الفرص الليبرالية، فالمساواة عنده هي المساواة في الفرص المبدئية التي يجب ان تمنح للجميع

حتى يكشف ثغرات المقاربة الراولزية ، يستند دوركين الى عدة مبرهنات تصورية بهدف كشف نقائص مبدأ الفرق الراولزي وأهمها مبرهنة لاعب التنس والمزارعة، مع ذلك فان دوركين لا يرفض مبدأ الفرق كلية، بقدر ما يقدم أفكاره على تصويب واستكمالا لهذا الخير فإذا كان يقبل بصفة عامة المحددات التي تحفز مبدأ الفرق الراولزي ، فانه يعتقد أن هذا المثل يمكن صياغته بطريقة أفضل وأفعل عبر طرق توزيعية أخرى

ينطلق دوركين في صياغة نظريته في العدالة من تصور يشبه لحد بعيد فكرة حجاب الجهل الراولزية ، حيث يفترض ان الافراد في الوضع الاولي يمتلكون جميعهم موارد متساوية ، بدون وعي بالفوارق التي تظهر بين بعضهم البعض

***مفارقة المزارعة والعب التنس:** هي مفارقة تصورية تندرج في اطار تحديد مسؤولية الاختيار تأثيره على مستقبل الافراد، وتقول بوجود شخصان لهما نفس الامكانات والموارد في البداية ، فيختار شخص لاعب التنس ، أن يشتري قطعة أرض ويبني فيها ملعبا للممارسة لعبة التنس ، لانه يحب ان ممارسة هاته الرياضة ، كما يحب اللهو والترف في حين يختار شخص آخر "المزارعة" له اهتمامات أخرى ان يشتري قطعة ارض مماثلة ، ويخصصها كلها لممارسة الزراعة بعد مدة تتضاعف موارد المزارعة ، في حين تتضاءل موارد لاعب التنس أو تبقى على حالها بالنسبة لدوركين فان حالات اللامساواة التي ستنتج لاحقا عن هذه المعادلة هل هي غير عادلة أم عادلة ، لانها نتاج اختيارات حرة وبدايات متساوية فينطلقون من فرضية التساوي في الإمكانات والموارد ، وهو ما يفترض أن يؤدي بهم لان يمارسوا خياراتهم بكل حرية واستقلالية هذا ما يعني أن دوركين يتقاطع مع رولز في توجهاته الليبرالية والمساواتية وانطلاقه من الفرضية التعاقدية وفكرة حجاب الجهل ، في حين يختلف معه في نقطتين اساسيتي:

الفرق على التعامل معها وتعويضها/ مشكلة الاعاقات وعدم قدرة مبدأ الفرق لا نظرا لعدم تعمقه في الشرح

– عدم تفريق جون رولز بين الخيار والنتيجة ، أي بين المساواة كحق مبدئي قبلي ، وبين نتائج أفعلا وخيارات الفرد البعدية التي توجب عليه تحمل تبعاتها ونتائجها مهما كان نوع هاته النتائج

المساواة المبدئية :

ينطلق دوركين في صياغة نظريته حوال لعدالة من عملية برهنة تشبه لحد بعيد ما قام به جون رولز فيفترض حالة أولية يتفق فيها الافراد الواعين عبر الية اختيار طوعية ، على مجموعة من الخيارات ستحدد لاحقا شكل ومصري حياتهم، وتتأس رؤية دوركين أيضا على تصور ذري للذات البشرية ، من حيث أنه ينخرط مع جون رولز في مقاربات العقد الاجتماع، يرفض دوركين المقاربة النفعية في الحقوق والواجبات و العدالة فمنظوريته هي بوضوح معارضة للنفعية اهنا تدرج صاحبها في نظربات الاخلاق والحق ، مثلما نجده عند كانط ، والتي ترفض نتاج المعيارية عملية البحث عن السعادة الجمعية هذا الرفض للمقاربة النفعية سيتبعه ايضا كما سبق الإشارة اليه توجه نقدي للمقاربة الليبرالية الكلاسيكية وحتى اليسارية في يشكلها الراولزي

ينطلق دوركين من فرضية أن كل الافراد في الحالة المبدئية مزودين استعدادات ، ويطلب منا أيضا ان نتخيل أن كل موارد المجتمع سيتم عرضها للجميع في عملية بيع كبرة بالمزاد يشارك فيها الجميع حيث أن الجميع يبدأ بنفس القدرة الشرائية –مائة صدفة مثلا دوركين– ، فيستعملونها لاختيار واقتناء مايلائم احتياجاتهم وتصوراتهم عن مشاريع حياتهم، يفرتض أيضا أن لكل فرد من الافراد مجموعة متساوية مع الحقوق المبدئية ، حيث أن تصوره

التعاقدي يقوم بتربرير نوع من الحق الطبيعي للافراد يتجسد في مبدأين: أولها المبدأ الكانطي المتعلق بالكرامة البشرية.

المساواة السياسية

الأول يؤسس للتصور الليبرالي ان الانسان مجسد في منظومة حقوق الانسان الكونية القائلة أن للإنسان مجموعة من الحقوق الكونية لا يمكن التعدي عليها حبلا ، وهذا المبدأ في حد ذاته يمثل اعتراضا على مقولات الجماعاتية والنسبية الأخلاقية.

أما المبدأ الثاني: فهو يؤسس للدميقراطية والنزعة المساواتية ، حيث أن كل فرد في المجتمع له حق سياسي يجب أخذه بعين الاعتبار

العدالة التوزيعية ، مشكلة الاعاقات والسوق الحرة

يقترح دوركين تصورا مبدئيا يظهر حالة من المساواة بين الجميع في الحالة البدائية التي تسبق التفاؤل الاولي ، فيقترح ما يشبه حجاب الجهل الراولزي ، من حيث أن كل الافراد يجهلون الفوارق الجسدية والفكرية بينه ، فينطلقون من تصور مبدئي مساواتي لكن هنا يلاحظ دوركين معضلة عويصة ، الا وهي قضية الاعاقات الدائمة التي تجعل من القول بفرضية المساواة المبدئية التامة تصورا أقرب للاستحالة في حالات الإعاقة هذه و التي يهمل رولز الخوض فيها بشكل مفصل هي نفسها التي سيقي عليها رونالد دوركين جمل مقاربته في العدالة التوزيعية انطلاقا من سؤلا :كفي ميكن معاجلة أشكال الاعاقات لضمان حالة المساواة عبر العدالة التوزيعية ؟ للاجابة عن هذا السؤال يقترح دوركين بعد أن يتم توزيع الموارد بالتساوي بين الافراد ، أن البقاء على جزء من هاته الموارد التي استعملها في معاجلة حالات التفاوت الطبيعي الناتجة عن سوء الحظ والتي لا يكون للفرد دخل إرادي في حدوثها فالشخص الذي يعاين من مرض أو إعاقة يحتاج لموارد أكثر من غريه

كي يعيش حياة بنفس مستوى الافراد الغير مصابين ، وهنا يقترح دوركين الية توزيع الموارد المتبقية على الافراد المتضررين تناسبا مع حالات الضرر والنقص، وذلك بغية ضمان تحقق حالة مساواة مفترضة عند بداية المزاد الاولي لا كتساب الموارد والممتلكات و السؤال المطروح هنا هو هل تكفي هاته الألية لضمان تحقيق المساواة؟ الإجابة عنده هي لا ، الن بعض حالات الاعاقات يستحيل أن يتم تعويضها أبي مقدار من الموارد فهذا احلل هو بسيط جدا لكي ينجح بالفعل ، فعلا يمكن لتموين إضافي أن يغطي بعض العيوب الطبيعية ، لكن هنالك حالات من المستحيل أن ينجح فيها هذا الامر ، حيث لا يمكن الي كمية من الموارد أن تغطي على بعض الاعاقات الطبيعية َ هذه المعضلة والتي تظهر أيضا في مبدأ الفرق الراولزي ، هي ما سيقود دوركين لاقتراح حل آخر يندرج في اطار العدالة التوزيعية ، أي تعويض الاعاقات الطبيعية عرب الية التأمينات وهنا يطرح سؤلا آخر حول ما الذي يجعل الافراد يقبلون الانخراط طوعيا في هكذا نظام _الضمان الاجتماعي_ ويقبلون تمويله من موارده الخالصة ؟ وما المنفعة التي يمكن ان تعود على الافراد الغري مصابين ؟ يرجع دوركين هنا الى مبرهنة فرضية تشابه حجاب الجهل الراولزية ، حيث يقول بفرضية تتصور الافراد في الوضع المبدئي يجهلون امكانية تعرضه لاعاقات أو الامراض ، و يجهلون أيضا طبائع الفوارق الطبيعية الموجودة بينه فالجميع سيضطر وفق هذا التصور خوفا من عواقب أن يكون معرضا الاعاقات وأثرها على مستقبله ، للمساهمة بجزء من موارده المبدئية في تمويل نظام التأمينات الاجتماعية هذا وعرب هذه العملية التي تضمن مساهمة الجميع ، ستكون مؤسسة التأمينات الاجتماعية قادرة على تعويض الافراد المعاقين اعاقات دائمة بصفة مستمرة ، حيث أن الية اقتطاع مداخيل الضمان الاجتماعي تفترض مساهمة الافراد بحصة من مداخيله ، أي نظام ما يعرف الضريبة على الدخل هذا النظام الضريبي وحتى يستمر لا بد أن يعمل بألية السوق الحرة من هنا يربط دوركين عدالته التوزيعية المؤسسة عبر الية التعويض الاجتماعي الملومة بنظام الضرائب على الدخل ، بالنظام الرأسمالي عامة ، المجسد لاقتصاد السوق الحرة هذا

ما يجعل دوركين يصل الى نتيجة أن بعض الاعاقات الحادثة يمكن معاجلتها والتعامل معها بواسطة المساواة والحرية يظهر أن رونالد دوركين من المنافحين عن نظام السوق الحرة ، فهي عنده ليست من تؤسس الفوارق الطبقية مثلما يقول التصور الاشتراكي، أو من تقود الى معضلة المساواةالحرية داخل الفكر ليبرالي ، لكنها حسبه الضامن لتحقق

فاقتصاد السوق لا يشرع لاعتبارات المنفعة ، بل لاعتبار المساواة لانه يعتبر أداة قوية للبحث وتحقيق الشروط الضرورية للوصول الى المساواة بين المواطنين يؤكد دوركين على ضرورة التقريب بين الظروف والنتائج ، حيث أن العدالة المساواتية عنده تقوم على المساواة في الفرص والموارد المبدئية، أما ما ينتج عن خيارات الافراد من فشل أو جناح فهو يعود على مسؤولية الفرد الخالصة ، ولدى للدولة الحق في التدخل والواجب التعويض أي كان في أي حلا من الحلول

من هنا كان نظام السوق الحرة باعتباره فضاء يسمح للجميع بعرض اعماله، حيث يضمن تحقيق الحرية والمساواة وهذا ما من شأنه ان يقود الغاء الفصل بين حلقة واخرى فكما ما يوجد في الفكر النفعي أو الكانطي و راولز ي على السواء ، فإنه مع دوركين لا أسبقية لاحدهما عن الاخر ، بل مها يرتبطان ويتكاملان في بوتقة واحدة ومن هنا يظهر أن غاية نظرية دوركين في دفاعه عن طرح الارتباط بين الحرية والمساواة هي في تبيان أين الحرية هي جزء داخل في المفهوم الأكثر تماسكا

يناضل دوركين ضد توجهات النسبية الاخلاقية ، التي ينتجها اما النفعيون أو الجماعاتيون أو الشكاك في الاخلاق بصفة عامة فدوركين ينطلق من المرجعية الكانطية التي تفترض تصورا محددا حول ما يمكن تسميته إنسانيا يقترح ضرورة وجود نظام كوني لحقوق الانسان ، يستند الى اهم قيميتين في الليبرالية ، الحرية والمساواة على العك من رواد الديمقراطية الحديثة ، ويعتبر وجود الحرية والمساواة معا في بوتقة ليبرالية واحدة ضروريا

لتحقيق العدالة ، فمن بين كل المشتغلين بفلسفة العدالة المعاصرة يعد دوركين أشد المدافعين عن كونية حقوق الانسان

الانتقادات الموجهة للنظرية:

تتميز نظرية دوركين في العدالة بالتعقيد والتشعب، فدوركين يعمل من جهة على التنظير التصوري الفلسفي، ويعمل من جهة أخرى على الدراسة القانونية والجدوى الاقتصادية لافكاره فهو يقترح فلسفة في العدالة السياسية تندرج في اطار ليبرالي مساواتي ، المدافع عن الطابع الكوني هالته القي والافكار وهو لا يقدم نظريته على أهنا الحل الأمثل ، أو القادر على تحقيق المساواة التامة ، لان الامر بالنسبة له يبدو مستحيلا لكنه يفترض أن مقاربته عن العدالة هي الاقل سوء من كل المقاربات الاخرى المطروحة في الساحة الفكرية.

المحاضرة الرابعة:

النظرية التحررية

النظرية التحررية للعدالة تستند بشكل أكبر إلى حقوق الملكية أو فوائد السوق الحرة، حيث

إن مسألة عدم المساواة المادية في الوجود ليست مركزية بالنسبة لليبراليين، الذين يهتمون قبل كل شيء بالحرية الفردية، والمفهومة بمعنى خاص للغاية.

المجتمع العادل: هو المجتمع الذي يحمي الحرية الفردية، التي تُفهم بطريقة شكلية بحتة على أنها حرية بدون عوائق أخرى غير احترام حريات الآخرين. بعبارة أخرى، لا تعتبر الظروف الاجتماعية والمادية للحرية، أو القدرة الفعالة على التصرف بطريقة معينة، ذات صلة أخلاقية. وبالتالي، فإن الوظيفة الوحيدة للدولة هي ضمان الاحترام المتساوي لحريات الجميع، من خلال حماية نظام حقوق الملكية الذي يحمي الأفراد من التدخل غير المشروع

من قبل الآخرين. لهذا السبب يعترف الليبرتاريين بمبدأ العدالة الاول، الذي اقترحه في الأصل جون لوك (1690): مبدأ الملكية الذاتية: لكل فرد بالغ (أو قادر عقليًا) حق مطلق في التصرف بشخصه كما يراه مناسبًا (باستثناء التخلي عن حريته)

.ترجع النسخة الأكثر تفصيلاً من الناحية الفلسفية للمفهوم التحرري للعدالة إلى روبرت نوزيك (1974) ويجد مصادره الرئيسية للإلهام في كتابات جون لوك وفريدريك فون هايك. بالنسبة إلى نوزيك، يعتمد توزيع المنافع المختلفة على العدل أو عدم الإنصاف على التاريخ الذي أدى إلى هذا التوزيع وما يحق للناس الحصول عليه.

لمعرفة ما إذا كان للشخص الحق في التصرف في سلعة ما، يجب على المرء أن يتساءل كيف حصل على هذه السلعة، ثم يأتي دور مبدأين آخرين للعدالة:

مبدأ الاستحواذ العادل: أي شخص استحوذ على سلعة لأول مرة هو المالك الشرعي لها، بشرط ألا يكون الآخرون أقل ثراءً مما لو كانوا في في حالة طبيعية بدون حقوق ملكية

مبدأ النقل العادل: أي شخص حصل على عقار من خلال صفقة طوعية يصبح المالك الشرعي.

<u>دولة الحد الأدنى:</u> هي الدولة التي سيكون دورها فقط ضمان احترام قواعد الملكية والمعاملات المشروعة. ومع ذلك، تتعقد الأمور، كما يقر نوزيك، عندما ينظر المرء إلى القصة التي أدت إلى التوزيع الحالي للفوائد المختلفة. إنها مليئة بالفعل بأعمال الاستحواذ غير المشروع التي تتراوح من السرقة البسيطة إلى المصادرة من خلال التلاعبات المختلفة. وهذا هو سبب توقع نوزيك أيضًا لمبدأ اخر:

مبدأ التصحيح: إذا تأثر ما يمتلكه الشخص سلبًا بظلم الماضي، يحق لذلك الشخص الحصول على تعويض، وهذا المبدأ يثير عددًا من الأسئلة التي يثيرها نوزيك فقط. يقترح أن

على كل مجتمع، اعتمادًا على تاريخه الخاص، أن يسعى لإيجاد قاعدة تقريبية لتصحيح مظالم الماضي – والتي يمكن أن تبرر مؤقتًا حالة أكبر إلى حد ما وأكثر نشاطًا من المثالية الليبرتارية.

روبرت نوزك فيلسوف تحرري بمعنى أن ينطلق من **الحرية الفردية** كمبدأ أولي للحق الإنساني. هذه النقطة يتفق فيها مع رولز، ولكن الخلاف يأتي حول منظور العدالة تجاه توزيع الثروات والممتلكات. رولز ينطلق من مبدأ إخضاع توزيع الثروات العامة والمناصب الرسمية لمبادئ العدالة ونوزك ينطلق من مفهوم استحقاق التملك. أي أن حق التملك داخل ضمن حرية الفرد الأساسية وأن هذا الحق لا يمكن اختراقه أو التجاوز عليه.

يضع نوزك ثلاثة مبادئ لنظريته في العدالة:

نظرية الاستحقاق والتي تقوم على

.**أولا: مبدأ التملك:** وهو أن الشخص يستحق امتلاك ما تحصل عليه بشكل عادل.

ثانيا :مبدأ التحويل: وهو أن الشخص يستحق امتلاك ما تحصل عليه بناء على تحويل من شخص كان قد تحصل عليه بشكل عادل (نقل الملكية من شخص لشخص آخر). **ثالثا: لا يوجد استحقاق** للتملك غير ما يتحقق بالمبدأ الأول والمبدأ الثاني. النظرية السابقة تجعل من فرض الضرائب لغير غرض حفظ أملاك الأفراد عملية غير شرعية

.وهنا يأتي تصور نوزك لدولة في أصغر حد ممكن هي

دولة الحد الأدنى: أي الدولة التي تشرف فقط على تطبيق العقود بين الناس وتحفظ الأمن لا أكثر. الدولة هنا لا يحق لها فرض ضرائب لتوفير خدمات صحية أو تعليمية أو أي شيء آخر. كل هذه الأمور تترك للناس يقومون بها بحسب توافقهم الحر. هنا ليس لأحد فرض ضريبة على الآخرين لأغراض من هذا النوع. كل عمل اجتماعي يجري طوعا واختيارا. لا بد هنا من التأكيد أن نوزك ليس ضد مساعدة الأغنياء للفقراء، ولكنه ضد أن تفرض هذه المساعدة على الأغنياء.

بحسب نوزك «الحرية تزعج السياقات» بمعنى أننا حين ننطلق من مبدأ **الحرية الفردية**، فإننا يجب أن نرفض أن نخضع المستقبل لسياقات ثابتة.

الحرية تعني أن يتحرك المجتمع في اتجاهات مختلفة وغير متوقعة. حين تفرض الدولة ضرائب تعيد من خلالها توزيع المصادر داخل المجتمع فإنها تفرض على هذا المجتمع الحركة في سياقات ثابتة تتعارض مع حرية الأفراد ومع حقهم في التملك. بالنسبة لنوزك يحتاج المجتمع فقط البداية من نقطة عادلة ثم تترك له حرية الحركة من دون تدخل الدولة. مثلا يعطى كل فرد في المجتمع قطعة أرض أو مبلغا من المال بالطريقة التي يتفق الناس على أنها عادلة. بعد ذلك من الطبيعي أن يختلف الناس في التصرف في ممتلكاتهم وسيتفاوتون في الغنى والفقر بحسب قدرتهم على إدارة ممتلكاتهم. هنا نحن أمام قرارات فردية حرة يتحمل الناس مسؤوليتها وليس هناك مبرر للدولة تأخذ من خلاله أموالا من الأغنياء وتعطيها للفقراء. هذه المساعدات يفترض أن تطوعية واختيارية.

نظرية نوزك قد تبدو معقولة وربما عادلة إذا أخذنا المجتمع على أنه هذه الجماعة الموجودة حاليا، التي يمكن أن نوفر لها حالة انطلاق عادلة ثم نترك كلا يتصرف بحريته، ولكن هذه ليست كل الصورة. المجتمع يتكون من أجيال متتالية تؤثر قرارات كل فرد فيمن سيأتي بعده. الناس الذين لم يجيدوا إدارة شؤونهم المالية وتحولوا إلى طبقة اقتصادية متأخرة سيؤثرون سلبا على فرص أولادهم. الأولاد هنا سيتأثرون سلبا بقرارات اتخذها آخرون وليس من العدل تركهم

في هذه الظروف فقط لأن أهاليهم اتخذوا قرارات معينة .الأولاد على الأقل يستحقون فرصا مثل تلك التي تحققهم لأهاليهم. إذا وافق نوزك على أن الأولاد يستحقون أيضا تعويضات تجعلهم يبدأون من نقطة عادلة فإننا هنا نحصل على نسق مستقر من التعويضات مع كل جيل لن تتحقق إلا بفرض نوع من التقسيم للمال العام قد يحتم فرض ضرائب على الأغنياء في حال عجز المال العام عن القيام بهذه المهمة.

التملك ونقل الملكية والحرية الفردية تتحقق في سياق اجتماعي معين وهذا السياق لا يتحقق إلا بنوع من الشراكة والتعاون. حماية الملكية الفردية بكل أشكالها تتطلب نظاما اجتماعيا متوازنا. بمعنى أنه في حالة ارتفع الفارق بين الأغنياء والفقراء في مجتمع ما فإن الحفاظ على الممتلكات الخاصة للأغنياء سيكون أكثر صعوبة وأكثر خطرا. ليحافظ الأغنياء على ممتلكاتهم فإنهم مطالبون بالمشاركة في تكوين نظام اجتماعي يحافظ على توازن معين يحمي الناس من الاضطرار للعنف للحصول على ضروريات حياتهم. هذا التوازن من الأهمية بمكان بحيث لا يمكن أن يترك للمشاركة الاختيارية والتطوعية. هذا الشرط الاجتماعي، أي أن الأفراد يعيشون بالضرورة في تواصل مع بعضهم هو ما يجعل من رولز يصر على توفير معادلة عادلة لهذا الاجتماع، بالإضافة إلى ما يطالب له نوزك من رعاية للحريات الفردية وحق التملك.

الانتقادات الموجهة للنظرية

ان مبادئ نوزيك المختلفة للعدالة موضوع انتقادات متنوعة لدى لبعض مثل جي إيه كوهين الذين اتخذوا فكرة الملكية الذاتية، يؤكد كوهين أولا أنه على عكس ما يجادل به بعض المدافعين عنه، فإن التخلي عن مبدأ الملكية الذاتية لا يعني قبول العبودية، أي الحق في الملكية اشخاص اخرين. يمكن الدفاع عن الحرية الفردية دون الرجوع إلى ملكية الذات هذه – وربما يكون ذلك أفضل. في الواقع، قد تكون حالات شبه العبودية تظهر بسهولة أكبر في عالم (نوزيكي) يحترم الملكية الذاتية، حيث أنه من الصعب تحدي الصلاحية الأخلاقية

للعقود بين العمال المعوزين والرأسماليين الثريين، مثلا. علاوة على ذلك، وخلافًا لما يجادل به نوزيك، لا يوفر مبدأ الملكية الذاتية مزيدًا من الاستقلالية للأفراد. بل إنه يجعلهم أسرى "ظروفهم" (مواهبهم)، التي تحدد فرصهم ومستوى معيشتهم مقارنة بظروف الآخرين. لقد هاجم آخرون مبدأ الاستحواذ العادل .يعتقد الليبرتاريون اليساريون، على سبيل المثال، المستوحى من توماس باين وتشارلز فوريه، أن ثروات الأرض تنتمي، من وجهة نظر أخلاقية، إلى البشرية جمعاء . ويترتب على ذلك أنه إذا تم الاستيلاء على الموارد الطبيعية من قبل قلة، يحق لجميع الآخرين الحصول على تعويض مناسب – وهو ما يتجاوز بكثير بند لوك الذي دافع عنه نوزيك .بالمقارنة مع الليبرتاريين اليمينيين، سيكون أولئك الموجودون على اليسار أكثر اهتمامًا بمسائل الميراث ويدافعون عن آليات إعادة التوزيع المختلفة التي من المحتمل أن تحافظ على شكل من فرص البدء المتكافئة عبر الأجيال (مما يجعلهم أقرب إلى المساواة الليبرالية) . إن تعزيز الحرية الفردية جنبًا إلى جنب مع تحدي الملكية الخاصة يجعل الليبرتارية اليسارية أقرب إلى اللاسلطوية

ظهر شكل جديد من الليبرتارية مؤخرًا، يشار إليه أحيانًا باسم "الليبرالية الكلاسيكية الجديدة" . يرفض هذا المنظور فكرة حقوق الملكية المطلقة أو "الطبيعية" كما دافع عنها لوك ونوزيك. وهي تعتبر أن حقوق الملكية ضرورية للحرية الفردية، لكنها اتفاقيات يجب أن تكون مقبولة للجميع حتى يتم اعتبارها عادلة. لا يمكن أن يكون النظام الاقتصادي الذي لا يفيد الفقراء على وجه الخصوص عادلاً. لذلك فإن الليبرالية الكلاسيكية الجديدة لها أوجه تشابه قوية مع الليبرتارية لغوتييه، التي تهدف إلى المنفعة المتبادلة، ولكن أيضًا، كما سنرى، مع جوانب معينة من الليبرالية المتساوية لجون راولز . على عكس الأخير، فإننا معنيون هنا فقط بالفقر المدقع (دخل الفقراء)، وليس بالفقر النسبي (فجوات الدخل). وهذا يترجم بشكل ملموس إلى الدفاع عن اقتصاد السوق الرأسمالي (الحد الأدنى من التنظيم) بحجة أنه يولد المزيد من الثروة وبالتالي يفيد أفقر الناس بالقيمة المطلقة، حيث من المفترض أن يتحسن مستوى

معيشتهم من جيل إلى جيل – وهو قابل للنقاش تجريبيًا ومن الواضح أنه يعتمد على كيفية تعريف المرء لمستوى المعيشة